

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٧٠٣٢

الثلاثاء، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كوينلان	(أستراليا)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد مهديف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيبال
	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	باكستان	السيد منير
	توغو	السيد مبيو
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوک
	رواندا	السيد غاسانا
	الصين	السيد ليو نشياتشي
	غواتيمالا	السيد روسينثال
	فرنسا	السيد بيرتو
	لكسمبرغ	السيدة لوکاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1347704 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد روبرت سيرى، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد سيرى.

السيد سيرى (تكلم بالإنكليزية): لا تزال تطورات الأوضاع في المنطقة مثيرة للقلق بشدة، وقد أحاط الأمين العام مجلس الأمن علماً بشأن الحالة في سوريا أمس. وبما أن تلك الأحداث سبق وأن جرى تغطيتها جيداً في هذا الشهر، سأواصل في إحاطتي الإعلامية اليوم التركيز على الجهود الرامية إلى إحياء فرص السلام في الشرق الأوسط والتي ينبغي عدم إهمالها، حتى على خلفية الاضطرابات المتعددة في أنحاء أخرى من المنطقة. وقد كان هناك ترحيب واسع النطاق باستئناف المفاوضات المباشرة في ٢٩ تموز/يوليه بغية بلوغ الهدف المتفق عليه والمتمثل في إيجاد تسوية سلمية شاملة بشأن جميع قضايا الوضع النهائي في إطار زمني مدته تسعة أشهر. وكما أشار وكيل الأمين العام فيلتمان في إحاطته الإعلامية لاستشراف الآفاق في ٤ أيلول/سبتمبر، فإن الأمين العام عاد من المنطقة وقد أثلج صدره ما اعتبره جدية واضحة من قبل كل من الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتانياهو لاستئناف المحادثات المباشرة، على الرغم من مشاعر التشكك في أوساط قواعدهما

المحلية، باعتباره المسار العملي الوحيد الذي لا يزال تحقيق الحل القائم على وجود دولتين أمراً ممكناً من خلاله.

وفي مؤشر على دعم القرار الجريء الذي اتخذته الزعيمان، واصل الشركاء على الصعيدين الإقليمي والدولي انخراطهم الدبلوماسي مع الطرفين. فقد اجتمع وزير خارجية الولايات المتحدة كيري، الذي يرجع الفضل إليه في تجدد الزخم، مع الرئيس عباس في ٨ أيلول/سبتمبر في لندن ومع رئيس الوزراء نتانياهو في ١٥ أيلول/سبتمبر في القدس. كما واصل مشاوراته المنتظمة مع أعضاء لجنة المتابعة لمبادرة سلام الجامعة العربية في باريس، حيث أن مشاركة المنطقة في إيجاد حل في غاية الأهمية. وفي ٢٦ آب/أغسطس، زار وزير الخارجية فهمى رام الله في إشارة إلى التزام مصر بالتوصل إلى تسوية سلمية شاملة للصراع. وتقدم المجموعة الرباعية دعمها الكامل لهذه المبادرة السياسية ومن المقرر أن يجتمع الأعضاء الرئيسيون في المجموعة والمبعوثون في الأسبوع المقبل.

وخاض فريقا التفاوض عدة جولات من المحادثات، ونشجع الجانبين على تسريع وتكثيف مناقشاتهم. ولعله من المفهوم أن يواصل المتشككون التشكيك في فحوى المحادثات. غير أن التعليقات العامة، في هذه المرحلة، ستأتي بنتائج عكسية وينبغي احترام التزام الطرفين بعدم الكشف عن محتوى مفاوضاتهما الحساسة بوصفه مؤشراً على تصميمهما على التغلب على الانقسامات العميقة بشأن القضايا الرئيسية. فثمة تحديات هائلة تنتظرنا ولا يمكننا الاستهانة بها.

لطالما أيد المجتمع الدولي رؤية حل الدولتين وتقع على عاتقه الآن مسؤولية منح الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية فرصة. ولكن مسؤولية الحفاظ على بيئة مواتية تقع على عاتق الطرفين اللذين ينبغي لهما الامتناع عن القيام بأعمال من المحتمل أن تقوض آفاق المفاوضات. ونحن نحثهما على التصرف بمسؤولية وممارسة ضبط النفس. وفي الوقت نفسه،

الاستمرار في توفير دعم مباشر للميزانية في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به.

غير أنه، وكما تبرز تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن جميع الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية تشير إلى أن الوضع القائم غير مستدام ما لم يتم إحراز سياسي حقيقي، مما يدل على العواقب الوخيمة بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. ونأمل بصدق أن يمثل استئناف المفاوضات بداية لسد الفجوة وتجدد الأمل في التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي، يُمكن الفلسطينيين من إدراك تطلعاتهم المشروعة إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للبقاء، ويُمكن الإسرائيليين من تلبية احتياجاتهم الأمنية المشروعة ومن أن يصبحوا شريكا كاملا في جعل الشرق الأوسط منطقة مستقرة ومزدهرة. وقد لا تلوح فرصة أخرى قريبا.

ويكتسي الاستقرار في الضفة الغربية مزيدا من الأهمية فيما تستمر المحادثات وينبغي للطرفين بذل جميع الجهود لتجنب العنف. وقد نفذت قوات الأمن الإسرائيلية نحو ٢٨٢ عملية، توفي خلالها خمسة فلسطينيين في جنين في ٢٠ آب/أغسطس وفي مخيم قلنديا للاجئين في ٢٦ من الشهر نفسه. ونحن نأسف بشدة لسقوط تلك الخسائر في الأرواح، بما في ذلك موظف في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ووقعت اشتباكات أخرى في أوائل أيلول/سبتمبر في محيط مخيمات اللاجئين وكذلك في جامعة القدس في أبو ديس. كما استمرت المظاهرات، بما في ذلك ضد الجدار، ما أدى إلى إصابة ٣٢ فلسطينيا. وأصيب ما مجموعه ١٦٩ فلسطينيا على يد القوات الإسرائيلية خلال هذه الفترة، بما في ذلك ٢٦ طفلا وست نساء، فيما أُلقي القبض على ٣٣٩ فلسطينيا. وأشارت قوات الدفاع الإسرائيلية إلى وقوع العشرات من حوادث إلقاء الحجارة والقنابل الحارقة من قبل

فإن أي مبادرة سياسية هامة يجب أن تسفر عن منافع مبكرة في الفترة المقبلة مباشرة وأن يحدث تحسن ملموس في الظروف الأمنية والاجتماعية والاقتصادية للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء.

وفي هذا السياق، نرحب بالقرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية في ٨ أيلول/سبتمبر بزيادة عدد تصاريح العمل للفلسطينيين في الضفة الغربية بواقع ٥٠٠٠ ليصل إلى ما مجموعه ٥٠٠٠٠ تصريح. وتجدد الإشارة أيضا إلى الاتفاق بين وزارتي الزراعة الإسرائيلية والفلسطينية على إحياء بعض اللجان المشتركة التي أنشئت لأول مرة في التسعينيات من القرن الماضي بموجب اتفاقات أوسلو. ونتطلع إلى اتخاذ مزيد من الخطوات المماثلة التي من شأنها زيادة التعاون الاقتصادي الفلسطيني والإسرائيلي وتخفيف القيود المفروضة على عبور الفلسطينيين وتقلهم وأن تؤدي إلى تحسينات ملموسة على أرض الواقع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي هذا الصدد، نأمل أن تسفر المناقشات الجارية عن نتائج قريبا.

والمسائل السالفة الذكر هي القضايا التي سنعالجها في الاجتماع الوزاري للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الفلسطينيين في الأسبوع المقبل، والذي يعقد في وقت يبشر بالأمل بقدر أكبر. ومن المتوقع أن يناقش الاجتماع مبادرة اقتصادية فلسطينية، وُضعت بالتشاور الوثيق مع ممثل المجموعة الرباعية بلير وخبراء من الولايات المتحدة، والتي يُنتظر أن تعزز المسار السياسي وتكملة على نحو متبادل. وتقرير الأمم المتحدة المحال إلى اللجنة يسلط الضوء على الخطوات الرامية إلى توسيع النشاط الاقتصادي الفلسطيني، بما في ذلك في المنطقة جيم، لتحسين حياة الفلسطينيين وزيادة الإيرادات من خلال تحويل عائدات الضرائب إلى السلطة الفلسطينية. وفي المدى القصير إلى المتوسط، يجب على المانحين

ويسلط استمرار ممارسات هدم المباني الفلسطينية التي ليس لها تصريح تصدره إسرائيل، الضوء على ضرورة أن تلي إسرائيل احتياجات المجتمعات المحلية الفلسطينية العاجلة المتعلقة بالإسكان والتنمية، في المنطقة جيم والقدس الشرقية. ويحتاج الفلسطينيون الوصول إلى تخطيط ونظام تقسيم مناطق عادلين، حتى لا يلجأون إلى تشييد مبان دون تصاريح إسرائيلية، الأمر الذي يؤدي إلى عمليات هدم. إننا نحث إسرائيل على إيجاد حل مستدام لبدو تل العدسة، الذين عبر معظمهم الحاجز في المنطقة جيم، بحثا عن مراعي جديدة لقطعانهم.

تواصل الهدوء في غزة بشكل عام. انفجر صاروخان في مواقع إطلاقهما وقطعت سبعة صواريخ مسافة قصيرة لتسقط داخل غزة وتعرض سكانها للخطر. وأفيد عن إصابة ثلاثة مدنيين فلسطينيين بنيران إسرائيلية في ٢٠ و ٣٠ آب/ أغسطس، بينما اقتربوا من المنطقة الحدودية في شمال غزة. وقد نفذت القوات الإسرائيلية خمس غارات محدودة في غزة، وجرى تفجير ثلاث عبوات ناسفة خلال دورياتها التي أجرتها في المنطقة الحدودية. وأفيد عن إطلاق البحرية الإسرائيلية طلقات تحذيرية في المناطق القريبة من قوارب الصيد الفلسطينية مرات عدة، مما يثير مخاوف أمنية. وكانت ثمة أيضا تقارير عن اعتراض القوات البحرية المصرية قوارب صيد فلسطينية في المياه الإقليمية المصرية. وزُعم أنه قد ألقى القبض على خمسة صيادين، أصيب اثنان منهم بجروح.

وقد التقيت في وقت سابق من هذا الشهر مع القيادة المصرية في القاهرة، التي أولت أهمية كبيرة لإحراز تقدم في عملية السلام. وكانت الحالة في غزة موضوعا محوريا لمناقشتنا. وقد كثفت مصر عملياتها العسكرية في شمال سيناء، التي تضمنت استمرار إغلاق أنفاق التهريب. ودعوني هنا أدين الهجمات التي جرت في رفح يومي ١١ و ١٦ أيلول/سبتمبر، عندما جرت الإفادة عن قتل ستة من أفراد الأمن المصري

الفلسطينيين على القوات الإسرائيلية والتي أصيب خلالها خمسة جنود إسرائيليين.

وأعلنت قوات الأمن الإسرائيلية في ١ أيلول/سبتمبر القبض على فلسطينيين من القدس الشرقية يشته في تخطيطهما لتنفيذ تفجير في مركز تجاري شهير في القدس الغربية خلال الأعياد اليهودية. وتشير لائحة الاتهام الصادرة ضدتهما إلى أن التخطيط للهجوم الإرهابي كان في مرحلة متقدمة. كما أعلنت قوات الدفاع الإسرائيلية عن القبض على ما مجموعه ٢٤ فلسطينيا يشته تورطهم في أعمال إرهابية في ٢ و ٤ أيلول/سبتمبر وعن مصادرة أسلحة و متفجرات ومعدات عسكرية. ونزعت قوات الأمن الفلسطينية، التي تواصل العمل للحفاظ على الأمن في الضفة الغربية، فتيل ما مجمله ٢٣ جهازا غير منفجر.

واستمر النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وبناء المستوطنات يأتي بنتائج عكسية ويتعارض مع القانون الدولي. كما استمرت الاشتباكات بين الفلسطينيين والمستوطنين. وأبناء الهجمات التي يشنها المستوطنون على المزارعين الفلسطينيين، بما في ذلك إحراق أشجار الزيتون بالقرب من نابلس في ١١ أيلول/سبتمبر، تدعو إلى بالغ القلق فيما يقترب موسم قطف الزيتون.

إننا نراقب بقلق تزايد التوترات في البلدة القديمة في القدس، مما أدى إلى وقوع اشتباكات مع المصلين الفلسطينيين، ووقوع إصابات واعتقالات وفرض قيود على وصول الفلسطينيين إلى مجمع الحرم الشريف/جبل الهيكل. يجب أن يتوقف التحريض والاستفزاز وأعمال العنف، ويجب احترام حرمة الأماكن المقدسة بالنسبة لجميع الأديان.

جرى هدم ما مجموعه ٣٣ مبنى سكنيا، بما في ذلك المجتمع المحلي البدوي لتل العدسة في القدس الشرقية، مما أدى إلى تشريد ١٧٦ فلسطينيا، من بينهم ٧٨ طفلا.

المعاملة والتعذيب أثناء استنطاق الأشخاص المحكوم عليهم في وقت لاحق بالإعدام.

أنتقل إلى لبنان، حيث وقع هجوم مدمر آخر في ٢٣ آب/أغسطس، عندما انفجرت سيارتان ملغومتان خارج المساجد في مدينة طرابلس، مما أسفر عن مقتل ٤٥ شخصا على الأقل وإصابة أكثر من ٢٠٠ شخص آخر. ووجهت تهم لثلاثة رجال لبنانيين وسوري فيما يخص ارتكاب ذلك الهجوم. وقد أدان الأمين العام بشدة التفجيرات ودعا إلى الهدوء والوحدة في لبنان. كما كثف الجيش اللبناني وقوى الأمن التدابير الأمنية في جميع أنحاء البلد.

ووقع المزيد من إطلاق النار عبر الحدود من سوريا إلى لبنان، تسبب في وقوع أضرار مادية لكن من دون وقوع إصابات. وكرر الرئيس سليمان دعوته جميع الأطراف اللبنانية إلى النأي بنفسها عن الصراع الدائر في سوريا واحترام إعلان بعددا. كما واصل رئيس الوزراء المكلف تمام سلام مشاوراته لتشكيل الحكومة الجديدة.

في ٢٢ آب/أغسطس، أطلقت أربعة صواريخ من منطقة صور في جنوب لبنان باتجاه إسرائيل، سقط اثنان منها في بلدات إسرائيلية. وأعلنت كتائب عبد الله عزام مسؤوليتها عن عملية الإطلاق. وقد أدانت السلطات اللبنانية الهجوم واعتقلت اثنين من المشتبه بهم الآن. كما قامت قوات الدفاع الإسرائيلية بتوجيه ضربة انتقامية في ٢٣ آب/أغسطس في منطقة الناعمة جنوب بيروت. وحث الأمين العام جميع الأطراف المعنية إلى التقيد التام بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والتعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والالتزام بوقف الأعمال العدائية.

فيما يخص الجولان، لا تزال الحالة الأمنية غير مستقرة، مع استمرار وقوع اشتباكات عنيفة بين القوات المسلحة العربية السورية وعناصر مسلحة من المعارضة داخل منطقة الفصل. ويمكن أن تزيد الأنشطة العسكرية في منطقة الفصل

وإصابة ٢٠ آخرين. وقد أعلنت السلطات المصرية اليوم إعادة فتح معبر رفح للحالات الخاصة.

في حين أننا ندرك تماما المخاوف الأمنية المشروعة لمصر وضرورة التصدي بفعالية للأنشطة غير المشروعة في سيناء وحول غزة، بما في ذلك التهريب عبر الأنفاق، فإننا مهتمون بشكل خاص بالأثر الإنساني المحتمل على غزة. ونتيجة لنقص الوقود، أغلقت محطة توليد الكهرباء في غزة أحد التوربينات المولدة للكهرباء. ويمكن للعجز البالغ نحو ٤٠ في المائة من الطاقة الكهربائية المطلوبة في غزة، أن يؤثر سلبا على الخدمات الأساسية الأخرى، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والصحة. إننا نواصل العمل مع جميع الأطراف المعنية لتخفيف وطأة الضغوط الإنسانية في غزة، وكذلك زيادة وصول مواد البناء على وجه الخصوص، من خلال المعابر القانونية إلى غزة، مع المراعاة التامة للشواغل الأمنية المشروعة والاتفاقات السابقة.

لا يزال قطاع غزة يشكل أولوية قصوى بالنسبة للأمم المتحدة، ونرحب بالموافقة على حزمة أخرى من أعمال التشييد التي تقوم بها الأمم المتحدة التي تنطوي على ما لا يزال يصنف بأنه مواد ذات استخدام مزدوج. وتشمل أعمال التشييد التي تقوم بها الأمم المتحدة في غزة ما يناهز تقريبا ٣٠٠٠ وحدة سكنية، و ٦٧ مدرسة، وثمانين عيادات طبية، و ٣١ بناء مرتبطين بالمياه و ١٠ أبنية أخرى مرتبطة بالكهرباء، وإصلاح الطرق، ويبلغ مجموع تكاليفها نحو ٤٥٠ مليون دولار أمريكي.

في ٢٧ آب/أغسطس، حكمت محكمة عسكرية في غزة على رجلين بالإعدام، واحد بتهمة العمالة لإسرائيل والآخر بتهمة ارتكاب جرائم قتل متعددة. ولم يجر تحديد أية مواعيد لتنفيذ أحكام الإعدام. وأذكر بموقف المفوضة السامية نافي بيلاي بشأن أحكام الإعدام في غزة، وكذلك قلقها جراء سوء

الفجوات وتضييقها، وينبغي لقادتها اتخاذ قرارات تصب في مصلحة شعوبها. ويجب على المجتمع الدولي، بمن في ذلك أصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين، الآن إظهار الوحدة والعزم فيما يخص مساعدة الطرفين على المضي قدما. ولذلك يتطلع الأمين العام إلى عقد اجتماعات مثمرة للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين والمجموعة الرباعية خلال هذا الشهر، وكذلك لإجراء مناقشة بناءة خلال الجمعية العامة لهذا العام.

إن الكلمات حاسمة فيما يخص تمهيد الطريق لإحلال السلام. وسيخاطب كلا الزعيمين قريبا الجمعية العامة، ونأمل مخلصين أن يغتنم كل منهما الفرصة لمخاطبة شعب الطرف الآخر، دفاعا عن قضية السلام.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سيرى على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

من تصعيد الموقف بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية وتعرض للخطر وقف إطلاق النار. في ١٢ أيلول/سبتمبر، سقطت خلال اشتباكات عنيفة بين القوات المسلحة العربية السورية ومسلحين من المعارضة قرب نقطة المراقبة ٥٤ التابعة للأمم المتحدة، خمس قذائف مدفعية وقذيفة دبابة على الجانب ألفا. ولم يكن ثمة انتقام من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية.

في الختام، شهد الأسبوع الماضي الاحتفال بمرور ٢٠ عاما على التوقيع على اتفاقات أوسلو. عشرون عاما من مفاوضات لا نهاية لها، واحتلال طال أمده، وإرهاب وصراعات أثرت بعمق على التصورات والتوقعات في كلا المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني وقوضت الاعتقاد بأن السلام ممكن، حتى لو كانت الأغلبية لا تزال تؤيد حل الدولتين. إننا لا نقلل من شأن التحديات المقبلة أو الجهود الهائلة المطلوبة لاستمرارية المفاوضات واختتامها الناجح في غضون الإطار الزمني المحدد.

حتى الآن، أظهرت ٢٠ سنة من جهود السلام أيضا أنه يمكن إيجاد حلول عادلة ومعقولة ومشروعة للمسائل الرئيسية التي يختلف بشأنها الطرفان. وعلى المفاوضات تحديد تلك